الأمم المتحدة

S/2016/1002

مجلس الأمن

Distr.: General
30 November 2016
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة

أود أن أوجه انتباهكم إلى أن ما يسمى ''المجلس السياسي'' التابع للمتمردين من أتباع الحوثي وأنصار صالح في صنعاء قد أعلن في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ تشكيل ما يسمى ''حكومة الإنقاذ الوطني'' (انظر المرفق)، التي لا تعتبر فقط هيئة جديدة غير مشروعة وغير دستورية شكّلها المتورطون في الانقلاب، بل إنها تشكل أيضا تدبيرا جديدا لإحباط مشاورات السلام التي تقودها الأمم المتحدة وفقا للشروط المتفق عليها من أجل إرساء السلام في اليمن في مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

وترفض حكومة الجمهورية اليمنية رفضا قاطعا هذه الخطوة الانفرادية، وتحث مجلس الأمن على تحمل مسؤولياته واتخاذ الإجراءات اللازمة لإدانة هذه الخطوة التي سيكون لها أثر على عملية السلام. وتكرر حكومة بلدي أيضا تقيدها بالمشاورات التي تقودها الأمم المتحدة، وتؤيد المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن من أجل التوصل إلى حل سلمي للأزمة في اليمن وفقا للشروط المتفق عليها.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خالد ح. **اليماني**
السفير
الممثل الدائم

081216 071216 16-21111 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

الرئاسة: خطوة الميليشيا بصنعاء تعزز نهجها الانقلابي وسيتم محاسبة شركاء الانقلاب

قال مصدر مسؤول في رئاسة الجمهورية إن: ''الخطوات التي أقدمت عليها ميليشيا الحوثي وصالح في إعلان ما أسموه حكومة في صنعاء هو تأكيد جديد لشعبنا وللعالم أن هذه القوى الانقلابية تعزز من نهجها الانقلابي وتدمر وتنهي أي خطوة ممكنة للحوار والسلام وتؤكد حقيقة هذه الميليشيات في ضرب أي مسعى للسلم والاستقرار، مستمرة في غيها بنشر الفوضى والخراب ورعاية الإرهاب والسعي لتمزيق الوطن''.

وأضاف المصدر في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية سبأ أن: ''ما أقدمت عليه الميليشيا هي خطوة تؤكد للعالم ولكل من كان ولا يزال ينظر بحسن نية لهذه الفئة المارقة أنها جُبلت على صنع الدمار وتمزيق المجتمع وإشعال الحروب، وأكدت ما كنا نقوله للعالم ومعنا كل القوى الوطنية والمحبة للسلام زيفهم في تعاطيهم مع دعوات الحل السلمي فلطالما تعاملت مع كل مبادرات المجتمع الدولي باستخفاف واضح وكذب مستمر كما تعاملت مع شعبنا بكل حقد وانعدام لروح المسؤولية''.

واستطرد المصدر قائلا: ''لقد بقينا دوما نمد أيادي الحرص لتجنيب بلادنا أي عنف واقتتال وذلك حرصا على شعبنا واحتراما لمسؤوليتنا ومن باب روح الانتماء لهذا الوطن، وتعاطينا مع كل دعوة للسلام بروح صادقة، ودعونا ولا زلنا ندعو المجتمع الدولي ليتحمل مسؤولياته في تنفيذ قرارات الشرعية الدولية كونها الخارطة الأسلم لعودة الاستقرار إلى اليمن والذي لن يكون راسخا إلا بزوال الانقلاب نهائيا، وللأسف فإن التراخي والخطوات المتساهلة من قبل المجتمع الدولي قد أغرى الميليشيات الانقلابية وصور لهم وكأن هناك قبولا دوليا بالانقلاب دفعهم لمزيد من الخطوات الانقلابية''.

واعتبر المصدر أن ما أقدمت عليه الميليشيا الانقلابية في صنعاء إنما يؤكد استمرارهم في مسار الانقلاب وتعزز من ضرورة أن يعي العالم والإقليم خطورة ميليشيا الانقلاب الساعية إلى نشر الفوضى وترسيخ مبدأ الخروج عن كل القوانين والأعراف الأمر الذي يهدد السلام في المنطقة كلها وليس اليمن لوحده.

وقال المصدر: ”ونحن نتابع هذه الخطوات التي لن تؤثر على تلاحم شعبنا ضد الانقلاب بل ستعمل على تعزيز موقف شعبنا وإصراره على إنهاء الانقلاب والميليشيا وتجريدها من السلاح، إذ نؤكد على أن الخطوة التي تمت تنهي كل جهود السلام التي حرص العالم معنا على بنائها. ونؤكد على ضرورة تكاتف الجهود الإقليمية والدولية لإنهاء الانقلاب بجدية أكبر وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية بشكل فاعل وذلك عبر ترسيخ مؤسسات الدولة الشرعية وإنهاء كل مظاهر الانقلاب“.

وأكد المصدر أن كل من اشترك في الخطوات الانقلابية المختلفة من الانضمام لما يسمى لجانا أو مجالس أو حكومة هم شركاء فاعلون في العملية الانقلابية وسيتم متابعتهم قانونيا وعلى كافة الأصعدة وضمن التعاون الإقليمي والدولي، وعلى كل المغرر بهم سرعة إعلان عدم تعاطيهم مع هذه الخطوات الانقلابية.

كما أكد المصدر أن الإجراءات القانونية في حق المطلوبين للعدالة من الانقلابيين ومَن وقف معهم ستتخذ بالفعل وأن تفعيل المتابعة القانونية يتم الآن بجانب تفعيل مسار لجنة العقوبات والتي ستتابع المتورطين من العسكريين والسياسيين ورجال الأعمال الداعمين للعملية الانقلابية، ولا يمكن التفريط بحق الوطن ودماء الشهداء وتضحيات اليمنيين.

ودعا المصدر الرعاة الدوليين وعلى رأسهم الأمم المتحدة والدول الأعضاء في مجلس الأمن ومنظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية وكافة الدول الشقيقة والصديقة إلى إدانة هذه الخطوة وتحميل تلك الميليشيات الانقلابية مسؤولية انهيار مسار الحوار والسلام والعمل على سرعة دعم مسار الشرعية وإنهاء ما تبقى من مظاهر الانقلاب وعدم التعاطي مع كل الخارجين عن القانون من ممثلي ميليشيا الحوثي وصالح أو استقبالهم بما في ذلك أعضاء ما يسمى بالحكومة الانقلابية وضرورة الانتباه إلى خطورة نشر الفوضى التي تقوم به هذه الميليشيات والذي يطال السلم الإقليمي والدولي.

عدن (سبأنت)

٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦